المؤتمر العلمي الدولي

عولمة الإدارة في عصر المعرفة

(15-17 ديسمبر 2012)

جامعة الجنان

طرابلس- لبنان

عنوان البحث

الحوكمة في ظل العولمة

إعداد

الدكتور غسان علي سلامة

2012م / 1433 هـ

ملخص

ينقسم البحث إلى قسمين. القسم الأول وهو العولمة وفيه نستعرض تاريخ العولمة ومفهومها السياسي – الإقتصادي – المالي والتقني. أما القسم الثاني فنتطرق فيه إلى موضوع الحوكمة تاريخاً وتطبيقاً. مع طرح وتحليل وتعليل ونقد الكثير من الحالات – من وجهة نظر علاقات سياسية وإقتصادية دولية حول تطبيق كلا المفهومين قبل أن نطرح في النهاية مفهومنا الخاص لكيفية تطبيق كلا النظريتين.

أولاً: العولمة:

إن موضوع العولمة هو صعب التحديد. فهو عملية تاريخية ترمي إلى هدف واحد، بمعنى أن يتحوّل النظام السياسي – الإقتصادي وحتى الثقافي.... من الإطار القومي أو حتى الداخلي لدولة ما إلى التكامل مع أنظمة أخرى دولية عالمية. لذلك يمكن القول إن العولمة بمفهومها العام هي تحول وتطور دائمين يصبح فيه العالم برمته دائرة إجتماعية سياسية إقتصادية ثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول. أي لا يعود هناك معنى للحدود السياسية للدول أو لما يُعرف بعلم السياسة بسيادة الدولة على أراضيها أو حتى الإنتماء إلى دولة معينة وجنسية معينة. وبهذا نكون بلغنا حسب رأي البعض درجة من درجات تطوّر النظام الرأسمالي العالمي.

بعبارة أخرى، مفهوم العولمة هو إبعاد الفرد –المواطن– عن وطنيته، قوميته وحتى انتمائه الديني والإجتماعي والسياسي بحيث يصبح رقماً ليس إلاّ في النظام السوسيو–جيو–سياسي الدولي.

1 –المفهوم التاريخي للعولمة:

إن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل إن بداياتها تعود إلى أواسط القرن السادس عشر مع العمليات الإستعمارية الغربية الكبرى لآسيا وأفريقيا وإكتشاف العالم الجديد. وقد اقترنت بتطوّر النظام التجاري والرأسمالي الحديث في أوروبا وأميركا الشمالية، الأمر الذي أدى إلى ولادة نظام عالمي جديد متشابك تحديداً بعد الحرب العالمية الثانية عُرِف بالعالمية وبعد ذلك بالعولمة. فالعالمية هي تشابك الأطر السياسية المنبثقة عن المفاهيم والنظريات الإقتصادية والإجتماعية دون النظر إلى مفهوم الحدود الجغراسية، أي إنها تعني إنفتاح الأمم على بعضها في إطار التواصل الحضاري وتبادل المعرفة والإكتشافات وصياغة علاقات تقوم على أساس من الإحترام والحرية والتعددية. أما العولمة فيضاف إلى

ما سبق ذكره، نواحٍ عديدة منها العوامل المالية–الديمغرافية–الثقافية–التربوية وحتى مشاكل الأمن – الصحة – المياه – البيئة – البطالة – الموارد الإقتصادية الأساسية: البترول...

فالعولمة لغوياً ما هي إلاّ كلمة جديدة لظاهرة قديمة نشأت في عالم أمسى في حجم قرية إلكترونية صغيرة ترابطت بالأقمار الصناعية والإتصالات وقنوات البث الدولية.

ومن أهم الأحداث –على سبيل المثال لا الحصر– التي مهدت للعولمة نذكر: عام 1866 أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات، ومع التطور الغير متوقع حصلت سلسلة من الخدمات والإكتشافات وصولاً إلى العام 1977 حيث تم ربطٌ كامل من الأنسجة البصرية حول العالم، الأمر الذي سهل عملية إستخدام الوسائط المتعددة والمحمولة وغيرها...

إن تسارع تكنولوجيا الإتصال، أدى إلى تطور واتساع مفهوم العولمة التي أصبحت الآن السمة المميزة للتاريخ الحديث. هل يمكن القول أن العولمة هي مرادفة للعصر الأميركي الحالي. لم ننسَ بعدُ عبارة الرئيس الأميركي روزفلت في نهاية الحرب العالمية الثانية عندما قال: "الآن يجب أمركة العالم"– للبحث صلة...

إن العولمة تحققت بفعل مجموعة من العوامل والتطورات السياسية والإقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي أفرزتها عبر العقود الماضية قوى التطور والتغيير التي تنتمي إلى تراث البشرية بأكملها، وغدت كما لو كانت تياراً متدفقاً يسري في أوصال هذا العالم.

2 –**<u>المفهوم السياسي للعولمة</u>**:

في المفهوم السياسي، إن العولمة تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد في العلاقات السياسية الدولية، إنما توجد هناك هيئات ومنظمات وجماعات عالمية متعددة الجنسية تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط أو التداخل والتعاون والإندماج الدولي. مما يعني أن الدول تكف عن مراعاة مبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها في المجالات الإقتصادية والبيئية والتقنية... أي أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن عملياً قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية مما يستتبع ذلك نقصاً وتقييداً في حرية التصرف حسب مشيئتها.

هل يمكن القول إن العولمة هي نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن وبالتالي يعمل على التفتيت والتشتت وإيقاظ فكرة التعصب والقبلية والطائفة وحتى المذهب إنتماءً بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن.

إستراتيجياً، اعتقد أنه يجب الفصل بين واقع الدولة ودورها والهيمنة عليها. بمعنى أن العولمة هي عملية تطور تاريخي موضوعي يجب الإستجابة إليها، بينما الهيمنة هي فرض لموازين القوى السياسية والإقتصادية في العالم لصالح قطب واحد أو إثنين يفرض سياسته على الجميع وهذا ما يجب محاربته. فالعولمة لا تعني بالضرورة نقل سلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية –مهما تكن هذه المؤسسات– تتولى تسيير العالم وتوجيهه.

صحيح أن المؤسسات العالمية الصناعية والتجارية الكبرى أو حتى التي لا تبغي الربح، هي التي تضغط على الخريطة الجيو–سياسية حسب مصالحها الخاصة، إنما يبقى هناك أولوية مطلوبة وموقع متميّز لسلطة الدولة ولحكمها.

3 –<u>المفهوم الإقتصادي للعولمة</u>:

من الناحية الإقتصادية، إن العولمة تعني أن العالم تحول إلى منظومة من العلاقات الإقتصادية المتشابكة والمعقدة وهي تسعى لتحقيق سيادة نظام إقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الإعتماد بعضه على بعض في كل من المواد الأولية والسلع والمنتجات والخدمات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق إستهلاكية، وهذا ما أدى عملياً إلى تطور وتضخم الشركات المتعددة الجنسية مع تطور العولمة إقتصادياً ومعلوماتياً...

عملياً، تطورت العولمة وأخذت بالإنتشار دولياً في العقد الأخير من القرن الماضي بعد انهيار الإتحاد السوفياتي السابق وتحول العالم إلى أحادي القطب سياسياً واقتصادياً.

4 –<u>المفهوم المالي للعولمة</u>:

كانت الأسواق المالية حتى أواخر القرن الماضي تحت إدارة ورقابة السلطة العامة في الدولة: من مراقبة عمليات القطع وتأطير سعر الصرف، عمليات التسليف، تطور الكتلة النقدية، سوق البورصة والأسهم والسندات...

فقامت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وحتى اللجنة المالية المتخصصة في السوق الأوروبية المشتركة بوضع قيد التنفيذ العملي إطار مالي جديد اعتمد على إلغاء نظام الرقابة على عمليات القطع، والسماح بحركة أسهل لرؤوس الأموال وبعمليات التسليف دون المرور بالضرورة بالقنوات المصرفية التقليدية.

تجدر الإشارة هنا إلى إعادة تطبيق بعض الأنظمة القديمة مؤخراً من زاوية محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإن كان هذا الموضوع خارج بحثنا وله برنامج متخصص به.

إذن، ظهرت إلى العلن فلسفة مالية جديدة، معتمدة على العولمة المالية في عمليات تمويل الإقتصاد والمؤسسات إنما لفترات قصيرة الأجل، وهذا مخالف للفكر المالي التسليفي الصناعي الذي يعتمد على فترات متوسطة وطويلة الأجل. وكان الهدف الأساسي من هذه العملية هو تحقيق الربح السريع والمردود الفوري حتماً.

ومما ساعد على انتشار هذه الفلسفة عدة عوامل منها:

زيادة حجم المديونية أو ما يطلق عليه إسم الرافعة المالية –صناديق التحوط– عمليات التوريق وغيرها التي تعتمد –جميعُها– على عمليات المضاربة وتحويل أصول غير مالية إلى أصول مالية. وهذا ما أدى بالعولمة المالية إلى خلق مخاطر مالية جديدة ناتجة عن عمليات عدم الإستقرار المالي وحتى السياسي مما أحدث هزات مالية ضخمة لم تتمكن المؤسسات المالية الدولية من احتوائها، نذكر الأزمة المالية الدولية في آسيا في تسعينيات القرن الماضي وحديثاً أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأميركية التي انفجرت عام 2008. وطالت الأسواق المالية العالمية –أوروبا– الخليج العربي – آسيا...

هل هذه هي العولمة المالية؟ لنا عودة إلى هذا الموضوع لاحقاً...

5 –<u>المفهوم العلمي والتقني للعولمة:</u>

إن العولمة استندت في إنطلاقتها على الثورة العلمية وهي ثورة شاملة في قوى الإنتاج تتمثل في تلك التغيرات الجوهرية التي تحققت في مجالات عديدة كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجية الحيوية وأبحاث الفضاء وتكنولوجيا المواد الكيماوية والبتروكيماوية وغيرها...

فإذا كانت الثورة الصناعية الكبرى –في النصف الثاني من القرن التاسع عشر– عنت الإنتقال من الصناعة اليدوية إلى الآلية، فإن الثورة العلمية الحالية خطت خطوات جبارة في تطوير قوى الإنتاج والإكتشافات العلمية شبه الخيالية في مجال الكيمياء والذرة والألكترون... وما رافق ذلك من ثورة في تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحديثة.

إن التغيرات الإقتصادية والإجتماعية المترتبة على الثورة التكنولوجية عميقة وبعيدة المدى أهمها يتمثل في إعادة هيكلة الإقتصاد القومي والدولي.

في الإقتصاد القومي، يلاحظ تبوء قطاع الخدمات في أكثرية الدول الصناعية والغربية. وإن كان مفهوم الصناعة بالمطلق بدأ يتحول رويداً رويداً من الصناعات الثقيلة واليد العاملة الكثيفة إلى دخول

واستخدام التقنية المتطورة والإلكترونيك لتحل محل الآلات والمصانع واليد البشرية العاملة، ما يدخلنا في نفق البطالة.

أما على الصعيد الدولي، فيتميز التبادل الدولي حالياً بالتبادل الذهني مقابل التبادل السلعي وبحكم طبيعة العلم والتكنولوجيا بوصفهما ملكاً للبشرية، فإنهما يكتسبان أكثر من غيرهما طابعاً دولياً.

ثانياً: الحوكمة والتطور التاريخي:

يُعَدُّ مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي أخذت في الإنتشار على الساحة الدولية مؤخراً. وهو يعني أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة أو حوكمة الشركات. وقد نشأت هذه الظاهرة نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة الأعمال و الأنشطة التجارية والتي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الإفلاس والتعسّر والعسر المالي للعديد من الشركات الضخمة حيث كان الضرر فادحاً لآلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال. وكان السبب الأساسي لهذه العمليات هو الفساد الإداري وضعف آليات الرقابة على الأنشطة المالية لهذه الشركات.

إذن، الحوكمة هي نظام إدارة الشركات ومراقبتها، فن ممارسة السلطة والقيادة في المؤسسات المالية.

لغوياً، هي اصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغية تحقيق الرشد وهي نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسؤولية.

قانونياً، هي الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي الأفراد والأطراف ذوي العلاقة.

إدارياً، هي مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في الشركة التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاّك، كما أنها مجموعة ممارسات تنظيمية وإدارية تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة بمن فيهم متلقو الخدمة، وتحمي حقوق الأطراف ذوي العلاقة من الممارسات الخاطئة للمديرين.

تاريخياً، ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق شركات عملاقة دولياً، وقد ساهم حدوث الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا– روسيا وأميركا اللاتينية في تلك الفترة إلى تزايد الإهتمام بالحوكمة.

ومع ذلك، هل هي حوكمة إقتصادية ،سياسية أم عالمية؟

إن مفهوم الحوكمة هو مفهوم متناقض بحد ذاته حسب طريقة استعماله وطرحه، وإن كان القصد الأساسي منه فن الإدارة والحكم، فصل الإدارة عن السلطة...

لذلك، يمكن لنا تقسيم مفهوم الحوكمة إلى نوعين:

- حوكمة الشركات في القطاع الخاص.
- حوكمة السياسة وهنا يقصد بالقول العمل السياسي والإداري إن كان على المستوى المحلي، الإقليمي أو الدولي.

فالحوكمة تعني بالمطلق الإدارة العامة أو الجماعية للمصالح العامة كذلك تعنى بإدارة الشركات المساهمة والجمعيات الإجتماعية والمنظمات التعاضدية بعبارة أخرى، يصح تطبيقها في القطاع الخاص كما في القطاع العام.

إن الحوكمة تعني الحوكمة الوظيفية، السياسية، العامة، الخاصة، المحلية، السيادية، الأممية، العائلية، الإستراتيجية، الجامعية، التقنية، الإنترنت...

من هنا، يدخل في المفهوم العام لتعبير الحوكمة – الإدارة، الشفافية، التكامل، المشاركة، الديمقراطية... محاربة الفساد، تحمل المسؤولية، الإدارة الصحيحة للموارد، الثقافة المهنية، الإعتراف بالأجيال الصاعدة، حماية البيئة والتنمية المستدامة.

إذن، يعود أصل مفهوم الحوكمة إلى القطاع الخاص، إلى المؤسسات الخاصة حيث كانت تعنى بإدارة الشركات بمعنى وضع أطر عامة لنفوذ المساهمين ونفوذ الإداريين. أي من له حق اتخاذ القرار المساهم أم الإداري. من هنا أهمية مبدأ فصل السلطة والإدارة عن إدارة الرأسمال والمساهمين وبالتالي حلّ تدريجياً مفهوم حوكمة الشركات محل إدارة الشركات.

إن الفكر السياسي والإداري استعان بمفهوم حوكمة الشركات وحوّله إلى مفهوم سياسي مطبق حالياً في كثير من الدول الغربية، على الأقل التي تعتمد نظام الديمقراطية الليبرالية. وبالتالي أصبح هناك نظام للحوكمة مطبق على كل القطاعات في الدولة.

من هنا كيف يمكن لنا ربط الحوكمة بالعولمة؟

من المعروف تاريخياً أن العالم تم تقسيمه أفقياً بعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً مؤتمر يالطا الشهير ما بين الشرق والغرب. وهذا ما عرف إبان الحرب الباردة بالصراعات السياسية (اضطرابات – حروب – إنقلابات – ثورات...) المتنقلة عملياً خارج السيادة الأرضية لكل من الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي السابق.

ورويداً رويداً، تحوّل هذ الصراع من صراع سياسي أفقي شرق–غرب إلى صراع إقتصادي عامودي شمال – جنوب.

إن غالبية الدول الصناعية الكبرى تقع في شمال الكرة الأرضية وهي عملياً فقيرة بالمواد الأولية الأساسية وهي حضارة البترول حالياً. أما دول جنوب الكرة الأرضية فهي دول غنية بالمواد الأولية إنما تفتقر نسبياً إلى مقومات عمليات الإستخراج والإنتاج والتسويق.

وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي السابق، خلت الساحة للقطب الأميركي الأوحد والأقوى دولياً، الذي فرض سياسته بشتى الطرق مباشرة وغير مباشرة على العالم أجمع بشماله وجنوبه وكان عليه طرح فكرة العولمة لتحقيق أهدافه والوصول إلى استراتيجيته.

فقوّة الولايات المتحدة الأميركية تكمن في سيطرتها على مفاصل التجارة الدولية وبالتالي على العالم. هل كان هذا حُلُمها؟؟

لنعد إلى العصور القديمة حيث كانت التجارة تعتمد على نظام المقايضة أي عدم وجود عملة للتداول، وبالتالي عدم وجود رسملة تجارية أو ربح رأسمالي أو حتى نظام رأسمالي. أي لم يكن من داعٍ لوجود نظام قوي ونظام أقوى لأن أساس المبادلات التجارية لم يكن يعتمد أصلاً على وجود عملة قيد التداول.

في بداية القرن الماضي وصل إقتصاد السوق إلى درجة من العالمية غير مسبوقة كون الجنيه الإسترليني كان هو المسيطر على التجارة الدولية إستناداً إلى المساحة الكبيرة للأمبراطورية البريطانية حول العالم. وبالتالي كانت العملة هي مفتاح العالمية واستطراداً العولمة. كانت السلع والخدمات تقيّم في وحدة نقدية (الجنيه الإسترليني) ملزمة لكل المستثمرين الدوليين مهما كانت جنسيتهم. من هنا، كانت العملة الدولية كوسيلة دفع هي شرط لازم للمبادلات التجارية والمالية الدولية وبالتالي لتكامل الإقتصادات الوطنية (أي الإقتصاد الداخلي لكل دولة) في بيئة إقتصادية محسومة خاضعة لمنطق ونظام السوق. من ناحية أخرى، كانت هذه العملة الدولية أي الجنيه الإسترليني – شرطاً لازماً لحفظ القيم النقدية المقبولة حكماً من كل الأسواق الدولية وبالتالي كانت تسمح بعمليات التحويل أو نقل الأصول المالية بهدف الإستثمار خارج نطاق الدولة الأم.

ولكي تتم السيطرة المالية دولياً اتبعت الولايات المتحدة الأميركية الطريقة نفسها بعد الحرب العالمية الثانية حيث فرضت الدولار الأميركي كعملة دولية وحيدة بشتى الطرق: إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مفاوضات الغات وحتى سبعينيات القرن الماضي مع التخلي عن نظام بريتون وودز، حيث غدت العملة الأميريكية معولمة.

حتى في فترة ما بين الحربين، في ثلاثينات القرن الماضي، برزت الحاجة الموضوعية لتنظيم التجارة الدولية مع تفاقم الأزمة الإقتصادية العالمية وبمبادرة من الولايات المتحدة الأميركية، عقد مؤتمر

دولي لبحث مشكلات التجارة الدولية. تم التوقيع في 1947/10/30 على اتفاقية –دخلت حيّز التنفيذ في بداية عام 1948– عرفت بالإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة
"GATT" "General Agreement on Traffic and Trade" "الغات" وكان من مهام الغات الإشراف على جولات المفاوضات (التي امتدت لفترة 50 سنة تقريباً) حول تجارة السلع والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية. وكانت مبادئ الغات الأساسية تعتمد على تحرير التجارة الدولية، عدم التمييز، تحديد معاملات السلوك في المعاملات التجارية الدولية وذلك بوضع ضوابط تُجنب سياسة الإغراق، مبدأ المعاملة الوطنية، المعاملة المتميزة، والأكثر تفضيلاً للبلدان النامية وأخيراً حل النزاعات التجارية عن طريق المشاورات والتفاوض. ودارت مفاوضات عسيرة، عويصة في زمن الغات حتى عشية إنشاء منظمة التجارة العالمية *"WTO World Trade Organization"* عام 1995.

تجدر الإشارة إلى أن 90% من مجمل التجارة الدولية تجري بين الدول الأعضاء في المنظمة حيث بلغ عدد الدول المنتمية فعلياً 156 دولة (حتى تموز 2012) آخرها جمهورية روسيا الإتحادية ودولة مونتنغرو في أوروبا الجنوبية.

إن المنظمة تهدف إلى تقوية الإقتصاد العالمي من خلال تحرير التبادل التجاري الدولي من كل القيود، ورفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الإقتصادية والإستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل إمكانات النفاذ إلى الأسواق العالمية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية المالية الأخرى – البنك الدولي وصندوق النقد الدولي– لتحقيق الإنسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية. كذلك تسعى الدول المنتمية إلى المنظمة للإستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية.

من الطبيعي أن قيام المنظمة شكّل تقدماً كبيراً في تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية ووضع الإطار المؤسساتي الذي جعل من التحرّر الإقتصادي المتسارع لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتقنيات أمراً لا رجوع عنه. إلاّ أن مجموعة الدول النامية إنتقدت بشدة المنظمة ودورها على المسرح الدولي حيث اعتبرتها منظمة تخدم بالدرجة الأولى مصالح الطرف الأقوى –أي الدول الصناعية الكبرى– في مفهوم العلاقات الإقتصادية الدولية.

ما يهمنا في موضوعنا القول أن الدول النامية تعتبر أن تحرير الإستثمار وعولمة الأسواق المالية يقترن بمخاطر جمة وأزمات مالية دولية مكلفة أزمة المكسيك 1994، جنوب شرق آسيا 1997، روسيا 1998 وأخيراً أزمة 2008 حيث نتطرق إليها لاحقاً.

فالعولمة المالية وما يصاحبها من تحرير الإستثمارات الدولية يؤدي إلى حدوث تدفقات كبيرة ومفاجئة ومتقلبة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل الباحثة عن الربح السريع والتي تحدث أضراراً بالغة بالإستقرار الإقتصادي. من هنا، يتعين تحصين الإقتصاد الوطني وتأمينه ضد مخاطر تدويل مدخراته الوطنية وعدم السماح للعولمة المالية بسحبها إلى الخارج، ويكون ذلك تحديداً بالتصدي بكل حزم للمضاربات المالية إن كان من المستثمرين الأجانب أو حتى المحليين.

أما رؤوس الأموال طويلة الأجل، فيجب وضع سياسات وإجراءات فاعلة لجذبها ووضع ضوابط معينة لعمليات الإستثمار من خلالها.

مثال على ذلك: واقع الرأسمال الأجنبي في السوق اللبناني: مصارف، سندات خزينة، شهادات إيداع...

وبهذه الطريقة، أتمّت الولايات المتحدة الأميركية الهيمنة الكاملة على النظام الإقتصادي العالمي الحديث. فهي فرضت سيطرتها المالية من خلال عولمة عملتها واقتصادها عبر العالم عن طريق المؤسسات الدولية المتخصصة وتحديداً منظمة التجارة العالمية.

ولكن... يبقى هناك بعض التساؤلات وإن كانت جانبية. هل هناك من صراع مع المراكز الإقتصادية الدولية الأخرى، أوروبا مثلاً؟؟

من الممكن أن تكون المشاكل التي تتعرض لها العملة الأوروبية الموحدة الأورو في الفترة الأخيرة والمشاكل المالية المباشرة في أكثر من دولة أوروبية (البرتغال، اليونان، إسبانيا...) هي ردّ فعل من النظام المالي العالمي لإضعاف المنافس الأول للعملة الأميركية أي الأورو وإلهائه بمشاكل داخلية وجانبية. إستراتيجياً حتى أوروبا مجتمعة لا يمكن لها منافسة القوة السياسية والإقتصادية الأميركية في العالم وإن كانت تطمح أحياناً إلى جعل عملتها الموحدة (الأورو) تنافس العملة الأميركية وتصبح القطب الثاني في النظام المالي الدولي مع الين الياباني والجنيه الاسترليني، إنما تبقى ضمن العولمة المالية الغربية، ولكن لا يغيبنّ عن بال أحد تطور قوة مجموعة دول البريكس *BRICS* على الأقل في المدى المتوسط والطويل. وحسب التطور العام، سوف تتغير تركيبة الدول الصناعية الكبرى حالياً في منتصف هذا القرن وسوف تنتقل العولمة إلى الشرق بدلاً من الغرب مستندة في ذلك، إضافة إلى القوة الإقتصادية، على القوة البشرية الصاعدة حيث أنه من الطبيعي جداً أن يميل الميزان نحو اتجاه الثقل الأكبر. فما هي هذه الدول؟

تمثل الدول المعروفة باسم بريكس *BRICS: Brésil, Russie, India, Chine, South Africa*

وهي رمز لدول البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا 42% من سكان العالم وتملك 30% من الإحتياطات الأجنبية الدولية مع الصين في المركز الأول(تموز 2012). وهي تحتل مقعداً في المجال العلمي وستتمكن من السيطرة على ثلث إقتصاديات العالم بحلول منتصف هذا القرن حيث إن الحجم الإجمالي لاقتصاديات بريكس سيتعدى إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى الحالية.

ومن المتوقع أن تحل الصين –انتبهوا من التنين الأصفر إذا ما أفاق حيث سيتزلزل العالم، هذا ما تنبأ به نابوليون بونابرت منذ أكثر من قرنين– محل الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها أكبر إقتصاد في العالم بينما الهند سوف تكون الأسرع في النمو الإقتصادي نتيجة للهرمية السكانية الشبابية مقارنة مع الدول الأخرى.

وبالرغم من أن دول بريكس لا يشملها تحالف سياسي–إقتصادي مثل الإتحاد الأوروبي أو أي تجمع تجاري مثل مجموعة دول "أسيان" *Association of South East Asian Nations: ASEAN* (تجمع تجاري لمجموعة دول جنوب شرق آسيا) لكنها تنسق للتأثير في الإتفاقيات التجارية الأساسية.

إن لدول بريكس القدرة على تشكيل كتلة إقتصادية قوية خارج مجموعة السبع: أي الدول الصناعية الكبرى السبع حالياً: الولايات المتحدة الأميركية، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا واليابان. هي تعتبر من أكثر الدول تطوراً في المجال الإقتصادي في العالم وأهميتها تكمن في كونها مزوّداً للمواد الخام: البرازيل عملاق أميركا اللاتينية القادم، روسيا موفرة لمصادر الطاقة الكامنة، الهند الواعدة مركزاً خدماتياً وواجهة تكنولوجيا المعلومات، الصين المارد إن صحا كموقع إنتاجي ديموغرافي متقدم، وجنوب أفريقيا الهادئة والداخلة في المحيط كقطاع تعدين متطور مع التكنولوجيا اللازمة له. وعلى الرغم من المشاكل السياسية والإجتماعية في كل دولة على حدا، مثلاً تبلغ نسبة الأمية في الهند 30% وهذا عائق كبير أمامها، إلاّ أن هذه الدول قامت بإصلاحات سياسية مهمة كي تتمكن من دخول الإقتصاد العالمي، مركِّزة على التعليم والإستثمار الخارجي والمشاريع المحلية الضخمة. لقد أصبح لهذه الدول وزنٌ دبلوماسيٌ أكبر، أثّر في تنامي إقتصادياتها حيث سيتغير حتماً شكل قوة النظام العالمي الجديد مستقبلاً.

بهذه الحقائق، تتغير العولمة وتتحول إلى مجموعة دول من قارات وحضارات مختلفة وإن كانت أبوابها مفتوحة لانضمام دول أخرى مثلاً: أندونيسيا، تركيا، إيران، كوريا الجنوبية...

مما لا شك فيه، أن الأرض تميد تحت أقدام القوى العظمى الحالية، وإن خيار الخروج من القرار الإقتصادي الواحد آت. والدليل على ذلك أن نتائج وتداعيات الأزمة المالية العالمية لم تنحصر فقط بإعادة سن وتشريع القوانين أو إيجاد نظم لعدم تكرار الأزمة بل إن هذه التداعيات وصلت إلى حراك جديد وإلى نهوض جديد لقوى وتجمعات جديدة. إن كل الحروب والإضطرابات السياسية التي تشهدها مناطق

التوتر في العالم هي في صورة من الصور إضعاف للقوى الناشئة المناهضة للسياسة الأميركية لكي يُبقي الفكر الأميركي سيطرته ونفوذه على العالم أجمع، بمعنى آخر أن يبقى العالم معولماً أميركياً.

لمجابهة ومحاربة هذا النظام وعرقلة تطوره منذ الآن، قامت في الغرب المجموعات السياسية والإقتصادية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات الضغط المختلفة بتحوير مفهوم الحوكمة في العولمة. لقد نادت هذه المجموعات بإعطاء دور أكبر للمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن بعض هذه الأفكار هي إيجابية بحد ذاتها. إذ يمكن قبول بعض الإصلاحات الضرورية في هاتين المؤسستين بعد أن شارفتا على السبعين من العمر، إنما يبقى السؤال الأهم: لمن تعمل؟ من يديرها؟ من يسيطر عليها؟

إضافة إلى المؤسسات المالية، طرحت بعض الأفكار الغربية، في نطاق الحوكمة على المستوى الدولي، إعطاء دور أكبر لمنظمة الأمم المتحدة وتحديداً مجلس الأمن الدولي. وإن كنا نقبل ببعض هذه الطروحات بإدخال إصلاحات وعناصر –أي دول– جديدة إلى مجلس الأمن، إلا أن القاصي والداني يعرف تماماً من هو المسيطر على هذه المنظمة الدولية منذ نشأتها. لقد حوّرت الولايات المتحدة الأميركية حتى دور مجلس الأمن عن مساره، خدمةً لمصالحها ولهيمنتها المطلقة على العالم. وإن كنا نرى مؤخراً بعض المواقف الصادرة عن كل من روسيا والصين في مجلس الأمن المغايرة للموقف الأميركي في مجال السياسة الإقليمية والدولية إنما تبقى هذه لعبة الأمم ومصالح الدول الكبرى هي فوق كل اعتبار.

أما بالنسبة لدول العالم الثالث مع تغير التسمية إلى دول نامية –متخلفة– في طور النمو– فقيرة– فإن واقع الحوكمة في هذه الدول ما زال بعيداً جداً عن التطبيق.

بالتحليل الإستراتيجي للأمور، إن ما يميز هذه الدول هو وجود الفساد المستشري في نظامها السياسي والإقتصادي –مهما كان نوع النظام المتبع– وأساس الفساد هو تحقيق وتلبية مطالب الطبقة المسيطرة سياسياً واقتصادياً. هذا لا يعني أنه لا يوجد فساد في الدول الغربية. الأمثلة هي أكثر من أن تحصى على عمليات الفساد السياسي والإقتصادي والمالي تحديداً في الغرب وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا.

أما على صعيد الدول العربية فماذا يمكن القول؟

نحن أمة أنجبت للعالم كباراً وعظاماً، يكفينا فخراً وعزة خاتم النبيين النبي الأكرم محمد(ص).

نحن أمة عرفت الحضارة منذ القدم وفرضت سيطرتها وبالتالي عالميتها في كثير من المناطق في مراحل معينة.

إن ما تمر به الدول العربية حالياً هو نتيجة لصراعات سياسية إقتصادية–إجتماعية محلية وخارجية. وبالتالي يصعب علينا في هذه الظروف تحليل واقع الحوكمة السياسية في هذه الدول. تبقى الحوكمة الخاصة أي الحوكمة الإدارية وحوكمة الشركات وهذا ينطبق عليه ما أسلفنا القول سيما وأن هناك شركات ضخمة جداً تعمل في هذه المنطقة.

إن جشع الشركات الغربية، وهي التي تسيّر حسب مصالحها السياسة الدولية، أدى إلى سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط وتحديداً منطقة الخليج العربي العائمة على بحر من النفط، وهذا طبيعي جداً فأينما وطأت قدم النبي العربي أحمد فاضت الأرض مواردَ.

هذه السيطرة تمت فعلياً بعد انهيار الإتحاد السوفياتي السابق، وما الحروب التي عرفَتها هذه المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم إلاّ سيناريوهات وحروب وهمية أمام الحرب الكبرى وهي السيطرة المباشرة على منابع النفط إنتاجاً–تصديراً–تسويقاً–تجارة. حتى إن زرع الكيان الصهيوني –بغض النظر عن الواقع الديني والتوراة وأرض الميعاد وما إلى ذلك...– لم يتم في فلسطين المحتلة، في قلب منطقة الشرق الأوسط العربي، إلاّ ليكون نقطة فصل وقطع بين عرب الشرق والخليج وعرب الغرب وشمال أفريقيا والأهم أن يكون بالقرب من منابع النفط العربي. وهذا ما تخطّط له الصهيونية العالمية منذ أواسط القرن التاسع عشر مع الإكتشافات النفطية الأولى. فاصحوا يا عرب...

إن الحضارة بشكل عام والغربية منها بشكل خاص تقوم على النفط. وبعولمة التجارة الدولية، نلاحظ الحسد والجشع ضمن الفريق الواحد. بمعنى ها هم المنافسون الأكثر جدية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة والعالم؟ الإتحاد السوفياتي السابق وهو الأقرب جغرافياً إلى الخليج إلى المياه الدافئة، تم إزاحته من الوجود وكان على وريثته (أي روسيا الإتحادية) إعادة تحضير نفسها خلال عقدين أو أكثر. يبقى اليابان وأوروبا كقوتين صناعيتين. اليابان يلزمها حالياً عقد من الزمن لاستعادة قوتها بعد الزلزال المدمّر والتسونامي الذي أصابها منذ فترة. أما أوروبا فهي الرجل المريض في العالم اليوم لا حول لها ولا قوة. وكون هاتان القوتان فقيرتين نسبياً بالنفط، فمن الطبيعي أن تؤمن احتياجاتها الصناعية النفطية من مناطق الفائض النفطي في العالم أي الخليج العربي. فكيف يحصل ذلك إذا كان الخليج تحت الإحتلال الأميركي المباشر لمنابع النفط. من هنا يمكن وصف العولمة بالسيطرة الأميركية القذرة على ثروات العالم. فهل هذه هي العولمة؟ ليس هناك لا عولمة ولا حوكمة؟

وبالتالي إن ما تشهده الدول العربية اليوم وإن كان له بعض الجذور الإجتماعية الخاصة بكل بلد من ضرورة الإصلاحات وغيرها، إلاّ أن العولمة تفرض شروطها من وراء ذلك بتأمين النفط، والأهم من

ذلك الغاز مستقبلاً للغرب إضافة إلى تأمين تفوق إسرائيل العسكري الإستراتيجي على مجمل دول المنطقة مجتمعة وهذا موضوع آخر.

لقد نودي في ظل العولمة إلى وضع نظام حوكمة دولية أو حوكمة معولمة.

لقد عَرَفَ العالم طيلة قرن من الزمن –منذ أزمة 1929 وحتى أزمة 2008– العديد من الأزمات المالية في مختلف أقطار المعمورة التي يمكن توصيفها كالتالي: إن الأزمات الحاصلة على المستوى الدولي هي نتيجة حتمية لغياب الحوكمة وبالتالي غياب الرقابة المباشرة على العمليات المالية المختلفة.

لقد انفجرت أزمة 2008 بالأزمة العقارية في الولايات المتحدة الأميركية وفي ظل غياب الرقابة شبه التامة مع وجود تصنيفات عالية جداً وهي شبه وهمية من مؤسسات التصنيف الدولية على هذه المؤسسات المالية، جعلت النظام المالي الدولي على حافة الإنهيار.

من هنا، يمكن تعريف أزمة 2008 بما يلي: إنهيار حاد في أسعار الأصول المالية في الولايات المتحدة الأميركية أدى إلى إفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية وإنخفاض أسعار العقارات وتراجع حجم الإنتاج وزيادة معدلات البطالة.

ما هي أهم الأسباب الكامنة وراء أزمة 2008؟ يمكن حصرها على المستوى السياسي والإقتصادي والتقني والمباشر. فاحتلال العراق وأفغانستان في بداية العقد الماضي وإن كان فتح أبواب الجنة للشركات النفطية الأميركية بسيطرتها على النفط العالمي وتحقيق أرباح خيالية مع ارتفاع الأسعار، إلاّ أن الوجود العسكري الأميركي حول العالم حمّل الخزينة الأميركية أعباء طائلة من النفقات العسكرية والأمنية. إضافة إلى الجشع والمضاربة في التعاملات المالية البورصوية. كل هذا مهّد تقنياً لإنفجار الأزمة بما عرف أزمة الرهون العقارية.

إن قروض الرهن العقاري *sub – prime* هي شائعة الإستعمال في الغرب وتُمنح عملياً لأفراد لا تتوفر لديهم الملاءة الكافية أي لا يوجد لديهم الضمانات الضرورية وإمكانية التسديد. وهي تُمنح أصلاً على فوائد متقلبة عالية وليست ثابتة وهي تذهب عادة باتجاه المضاربات العقارية. فقد قامت المصارف الأميركية وبهدف توظيف الودائع التي فاقت بكثير طاقة الإقتصاد الأميركي والمحوّلة إلى السوق الأميركي نتيجة الأرباح وارتفاع أسعار النفط، بمنح قروض عقارية لمن يرغب وحتى لعملاء لا تتوفر لديهم أدنى شروط الملاءة المصرفية، والأدهى من ذلك، كانت الحكومة الأميركية تشجع على هذه العمليات الإقراضية وتشرّع للمصارف تكوين محافظ مالية خاصة لهذه القروض ما أعطى دفعاً لانفجار الأزمة.

بعبارة أخرى، عندما يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، يحاول الحصول على دين جديد عند ارتفاع سعره مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية. والنتيجة تكون زيادة المخاطر المصرفية إذا انخفضت قيمة العقار. فكيف إذا كان هذا المواطن لا يتمتع بالملاءة المصرفية أصلاً؟

الذي حدث أن المصارف في الولايات المتحدة الأميركية لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي التوسع في الإقراض. ماذا يعني ذلك؟

عندما يجتمع لدى المصرف محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة وهو ما يطلق عليه التوريق أو التسنيد. فكأن المصرف لم يكتف بالإقراض الأول بضمان هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية. أي أن المصرف هو الذي يقترض بدوره ولحسابه من المؤسسات المالية الأخرى، وتستمر هذه العملية وتكبر ككرة الثلج بحيث يولد العقار الأساسي طبقات متتابعة من الإقراض من المؤسسات المالية الواحدة تلو الأخرى، وهذا ما أدى إلى تركز الإقراض في قطاع واحد هو العقارات وما نتج عن ذلك من زيادة المخاطر بشكل كبير.

وفي غياب أو نقص أو انعدام الرقابة الداخلية– وهي متواطئة عملياً– والخارجية أي الإشراف الكافي من السلطات العامة – نكون أمام أزمة فعلية في حال تخلف المقترض الأول – المواطن العادي – عن التسديد لألف سبب وسبب.

إذن من ناحية إستراتيجية، الذي يحكم العمليات المالية والمصرفية هي الثقة، وبانعدامها تصبح المخاطر أكبر مما يؤثر على النظام المالي العام. وتزداد الأمور تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول وهي التي تتعامل مع بعضها البعض وبالنتيجة فإن أي مشكلة بسيطة أم خطيرة تصيب إحدى هذه المؤسسات لا بد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي المعولم أصلاً.

دون الدخول في تفاصيل تقنية لمسار الأزمة مما يخرجنا عن موضوعنا، أكتفي بالإشارة إلى نقاط بسيطة هي:

في مسار الأزمة وأسبابها، نجزم بأن غياب الرقابة –أين تطبيق نسبة الملاءة المصرفية في النظام المصرفي الأميركي– هو الذي أوجد الأزمة أصلاً وفي طرق معالجتها قامت الإدارة الأميركية (المقصود هنا المصرف المركزي الأميركي) بتملّك حوالي 80% من أسهم إحدى أكبر الأمبراطوريات

المالية في العالم وهي المجموعة الدولية الأميركية *AIG (American International Group)* وهي من أكبر شركات التأمين في العالم. لماذا؟ لأن إفلاس هذه الشركة حيث تكبدت خسائر قدرت بـ 25 مليار دولار نتيجة قيامها بعمليات تأمين الكثير من الإستثمارات ضد عدم الدفع *(Credit Default Swap) CDS* وهنا المصيبة أعظم، كان يعني إفلاس المؤسسة التأمينية العالمية وبالتالي إنهيار شركات التأمين حول العالم وصولاً إلى انهيار الإقتصاد العالمي المعتمد أصلاً على العملة الأميركية والقائم أصلاً على مفهوم الحرية المطلقة. يعني ذلك إنهيار مفهوم العولمة. بربكم هل هذه هي الحرية؟ وهل إيجاد حل لأزمة يكون بعملية تملّك –تأميم بلغتنا البسيطة–؟

إذن شارفت العولمة على الإنهيار، فقامت الدنيا ولم تقعد بعد لمعالجة هذه الأزمة من مختلف دول العالم. يبقى أن نشير إلى أن هذه الأزمة، وهي الأخطر، كانت أزمة نظام سياسي إقتصادي مالي مصرفي. وقد أصابت ترددات كلَّ الأسواق المالية في العالم مع إستثناءات محصورة كألمانيا ولبنان مثلاً. هي أزمة نظام رأسمالي وفلسفة إقتصادية قائمة أي حرية مطلقة وعدم تدخل الدولة. وإن كانت بالمفهوم الجيوستراتيجي أخذت الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية خطاً عامودياً وصلت إلى حدّ "الأمن القومي".

صحيح أن المشكلة وقعت في النصف الغربي من الكرة الأرضية، إنما العين تبقى على الصين الممولة الأولى للسندات الأميركية، من هنا فرضت الصين على الولايات المتحدة الأميركية التدخل لإيجاد حلول حفاظاً على مصالحها "المالية والإستثمارية" الخاصة وإلاّ التنين الأصفر سوف "يستيقظ".

إضافة إلى الصين، هناك اليابان، مجموعة دول أوروبا الشمالية وتحديداً الدول الأسكندنافية وصولاً إلى دول الخليج العربي وتحديداً دبي حيث كان لترددات الأزمة الدولية الأثر الكبير في إقتصاد هذه الإمارة تحديداً، نتيجةً لطبيعة البنية الإقتصادية والمصرفية والمالية لديها. وهذا موضوع آخر.

إذن، مع إمكانية إنهيار نظام العولمة العالمي سياسياً وإقتصادياً هل كان هناك من حوكمة؟ حكماً لا. لأن المسؤولين في سلطة القرار هم أنفسهم في سلطة الإدارة، ومن هنا ننادي بفصل السلطة أي النفوذ والمال عن الإدارة أي الرقابة والإشراف. ما هو البديل إذن؟

نحن نقترح في نهاية هذا البحث البسيط والذي قيّدنا في الوقت والمضمون، أن يتجه العالم من عولمة الإقتصاد والسياسة وحوكمتهما إلى مفهوم آخر إن صح تطبيقه لأسباب شتى جغراسياسية وإقتصادية يكون هو المخرج الملائم ونعني بذلك الإدارة الإسلامية.

إن الإسلام هو دين ودولة. وبالتالي فهو يقوم على المحبة والتسامح وفهم الآخر، ما يهمنا هو الإقتصاد الإسلامي، وبالتالي هل يمكن القول بوجود حوكمة إسلامية. هل هذه الحوكمة تكون البديل عن الحوكمة المعولمة الحالية.

إن النظام المالي الإسلامي هو نظام رباني إلهي يقوم على أسس من القيم والمثل والأخلاق والضوابط لأن هدفه الأساسي هو عبادة الإنسان لربه وليس استعباد الإنسان لأخيه الإنسان مالياً. وهو لم يشرَّع لقوم ولا لجنس ولا لشعب من الشعوب بل هو نظام حمل الرحمة للعالمين وبالتالي هو صالح لكل زمان ومكان. فالقرآن هو دستورنا وكتابنا. ألم نقرأ: ﴿لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله...﴾سورة الحشر الآية 21

من هنا، يجب تطبيق الشريعة الإسلامية المتحضرة "سياسياً واقتصادياً" بعيداً عن العصبية المذهبية البغيضة المغذاة أصلاً من الدول الغربية بهدف تفتيت الأمة الإسلامية وديمومة فرض سيطرتها السياسية والإقتصادية.

هل تعلمون أن الكثير من المصارف الغربية، وتحديداً كبرى المصارف الإنكليزية أنشأت مؤخراً أقساماً خاصة لديها تعنى بالمصرفة الإسلامية؟

إذن، إذا كان الغربي يعود إلى إسلامنا في عملياته فماذا يجدر بنا نحن أن نفعل؟

نحن نتوق إلى الحرية والسلام، ضمن أطر المحبة والوئام.

نحن نتطلع إلى عالم لا يسيطر فيه فرد ولا نظام، بل يكون فيه الإنسان مصاناً، ألم نقرأ في كتابنا ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾سورة آل عمران، الآية 19

﴿كنتم خير أمّة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾ سورة آل عمران، الآية 110

﴿...اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا...﴾ سورة المائدة ، الآية 3

أي أن الإسلام هو المرجع الأخير والحل الأمثل لكل مشاكلنا الحالية حيث تكون العولمة في الفكر الإسلامي والحوكمة في الإدارة الإسلامية... فهل من متعظ؟؟

لائحة المراجع:

1 ـ سيار الجميل: العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط. مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت 2001

2 ـ عبد الله رزق: إقتصادات ناشئة في العالم، نماذج تنموية لافتة. دار الفارابي، بيروت 2009

3 ـ عبد الله رزق: الإقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة. دار المنهل اللبناني، بيروت 2012

4 ـ عدنان بن حيدر بن درويش: حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة. إتحاد المصارف العربية، بيروت 2007

5 ـ علي كنعان: النقود والصيرفة والسياسة النقدية. دار المنهل اللبناني، بيروت 2012

6 ـ محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة. دار المنهل اللبناني، بيروت 2010

7 ـ محمد دياب: نهاية العصر السعيد. دار الفارابي، بيروت 2011

8 ـ مصطفى العبد الله الكفري: الأزمة المالية العالمية والتحديات الإقتصادية الراهنة في الدول العربية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2012

9 ـ وداد أحمد كيكسو: العولمة والتنمية الإقتصادية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2002

10 ـ جمعية مصارف لبنان، التقرير السنوي 2011

11 ـ مجلة المستقبل العربي: العدد 6/2000، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

12 ـ مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث: الأزمة المالية العالمية والحلول الإسلامية ودور المصارف نموذجاً. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2009

13 ـ العديد من المواقع الإلكترونية المتخصصة.

1- Arnauld de servigny: Le risque de credit. Dunod, Paris 2006

2- Luc Bernet – Rollande: Principes de technique bancaire. Dunod, Paris 1999

3- Michel – henry Bouchet: La globalisation introduction à l'économie du nouveau monde, Pearson Education, France 2005

4- Images Economiques du monde, Sedes, Paris 2011